

البعث الرابع عشر



قضية النظم

عند الإمام عبد القاهر الجرجاني

الدكتور

عبد العاطي غريب علام
أستاذ البلاغة والنقد المساعد في كلية الدراسات
العربية والإسلامية
جامعة الأزهر - فرع الزقازيق



٥٤٤ - ٥٢٩

مضية النظم عند الإمام عبد القاهر الجرجاني

الدكتور

عبد العاطي غريب علام

أستاذ البلاغة والنقد المساعد في كلية الدراسات

العربية والإسلامية

جامعة الأزهر - فرع الزقازيق

لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
وألّفصح الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن سار على
نهجه، واقتدى بهديه إلى يوم الدين.



وبعد :

فاعلم أخى الباحث أن عبد القاهر سبقه الحديث فى النظم كثير من
العلماء، فهو لم يبتكر نظرية النظم بمعنى أنه أنشأها من العدم، ولكنها تنسب
إليه؛ لأنه طبقها على كثير من أبواب البلاغة.

فالطريق الذى سلكه الإمام عبد القاهر لم يكن موصداً بحيث يتحتم
عليه أن يطرّقه ويفتحه، ويبتكر نظرية النظم ابتكاراً فينشئها من العدم، بل
كان الطريق معبداً مستهدياً فيه بآراء العلماء السابقين^(٢).

(١) المعنى فى أبواب التوحيد والعدل جـ ١٦ ص ١٩٩.

(٢) راجع أثر النحاة فى البحث البلاغى د/ عبد القادر حسين ص ٣٦٥.

جهود عبد القاهر في إبراز وتوثيق نظرية النظم:

من ينعم النظر فيما كتبه عبد القاهر عن النظم يجد أنه جعل قضية النظم المحور الأساسي الذي تدور حوله كل بلاغته، وتنسب إليه كل أبواب البلاغة، فقد استطاع أن يربط بين اللفظ والمعنى، وأصبحت الصورة الحادثة منهما، والتي يعرض بها المعنى هي مجال التفاضل بين صناعات الأدب، كما أصبح أي تعبير في نظم الكلام يعد تعبيراً بالضرورة في المعنى المصور.

وأصبحت هذه القضية هي التي تحكم فكر عبد القاهر، وقد بلغت من الترابط والشمول ما يجعلها تتسع لكل الألوان البلاغية، وتتأخر جميعها حتى يصل الكلام عن طريقها إلى مرتبة الفصاحة؛ لأنه لم يجعل مفهوماً متميزاً تختلف به كل واحدة عن الأخرى، بل كانت البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة والبديع ونحو ذلك ألفاظاً مترادفة^(١).

وعلى الرغم مما بذله في إبراز وتفسير وتوثيق هذه النظرية، فإنه يعترف صراحة بأن العلماء سبقوه إلى التنويه بالنظم وعلو شأنه حين يقول: «وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم، وتفخيم قدره، والتنويه بذكره، واجماعهم على أن لا فصل مع عدمه، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ»^(٢).

وقد نقل عن المبرد فروق الخبر واختلاف النظم باختلافها حين سأل الكندي عن الفرق بين: «عبد الله قائم»، و«إن عبد الله قائم»، و«إن عبد الله لقائم»، فيخبره أن لكل معنى مخالفاً للآخر، واختلاف المعنى يترتب عليه اختلاف النظم^(٣).

(١) ينظر دلائل الإعجاز ص ٣٠ وما بعدها.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٥٤، ٥٥.

(٣) انظر المرجع السابق، ص ٢٠٦.

فبعد القاهر لم يبتكر نظرية النظم بمعنى أنه أنشأها من العدم، ولكنها تنسب إليه بفضل تطبيقها على كثير من أبواب البلاغة التي تدخل في علم المعاني، أو البيان أو البديع، ولم يكن يكتفى بتلك الإشارات العابرة الدالة على قصد النظم كما فعل السابقون، ولكنه جعل من هذه الإشارات نظرية بلاغية كبرى احتوت البلاغة كلها حتى أصبحت تصب في النظم، ولا تخرج عنه، ولا ينبغي أن تدرس منفصلة عنه.

ولا ينقص من قيمة عبد القاهر في نظرية النظم أن هذه النظرية قد طرقها السابقون؛ فالابتكار ليس في حقيقته استخلاص الموجود من العدم، بل يكون من التأليف بين أشياء استقرت لاستخرج منها شيئاً لم يستقر، ولم يولد بعد، وهذا ينطبق على الإمام عبد القاهر، فلم يكن النظم قبله يرقى إلى مستوى النظرية، ولم يكن محيطاً بالوان البلاغة كافة، ولم يشكل جميع التعبيرات، وإنما كان تفتاً متفرقة هنا وهناك لا يجمعها رابط، ولا ينظمها سلك، ولم تكن عماداً يركز عليه في الأسلوب والتعبير^(١).

ولا يحق لأحد أن يدعى أن عبد القاهر قد تأثر بالجاحظ أو الآمدي أو القاضى الجرجاني في نظرية النظم؛ لأنه أشار إليهم في غير موضع من كتابه^(٢)، أو لأنه كان ناسخاً على منوال القاضى الجرجاني^(٣) لأن القاضى الجرجاني كان يرى أن النقد الأدبي السليم هو الذي يوجه إلى سلامة النظم، وحسن الترتيب، لا إلى مظاهر التزويق، ومشاهد التنسيق، ولا إلى ألوان البديع المختلفة من تجنيس وترصيع ومطابقة، وهو حريص كل الحرص على تأكيد هذا المعنى مهتم كل الاهتمام بمحاولة إبراز ما يدور بخلد، عن النظم، ولكنه لم

(١) انظر أثر النحاة في البحث البلاغي ص ٣٦٦.

(٢) انظر كتاب أرسطو في الشعر ص ٢٤١ تحقيق د/ شكرى عياد (ط وزارة الثقافة ١٩٦٧).

(٣) انظر من الوجهة النفسية ص ٢٠، ٢١.

يبين أسباب جماله، وأسرار حسنه، وإن كان أدرك بقلبه أن المعاني اللطيفة والدقائق هي التي تنشأ عن نظم الكلام، ولم يستطع الإفصاح عنها، والتي أدركها تلميذه عبد القاهر بقلبه، وبحث عنها، فوجدها، وبين أسبابها وسر جمالها، انظر إلى قول القاضي الجرجاني: «وأقل الناس حظاً في هذه الصناعة (النقد) من اقتصر في اختياره ونفيه، وفي استجاداته واستسقاطه على سلامة الوزن وإقامة الإعراب، وأداء اللغة ثم كان همه وبغيته أن يجد لفظاً مروقاً، وكلاماً مزوقاً قد حشى تمجيساً وترصيعاً، وشحن مطابقة وبديعاً، أو معنى غامضاً قد تعمق فيه مستخرجه، وتغلغل إليه مستنبطه، ثم لا يعبأ باختلاف الترتيب، واضطراب النظم، وسوء التأليف، وهلهلة النسيج، ولا يقابل بين الألفاظ ومعانيها، ولا يسبر ما بينها من نسب، ولا يمتحن ما يجتمعان فيه من سبب، ولا يرى اللفظ إلا ما أدى إليه المعنى، ولا الكلام إلا ما صور له الغرض، ولا الحسن إلا ما أفاده البديع، ولا الرونق إلا ما كساه التصنيع»^(١).

فإذا كان القصد بأن عبد القاهر قد انتفع بجهود السابقين في نظريته، وأنهم كانوا أشعة أضاءت له الطريق، فهذا أمر لا يتطرق إليه الشك، فما من نظرية تقوم على فراغ وتبنى على هواء، أو تخلق من العدم، والانتفاع بآراء السابقين ولا يصح أن يكون موضع طعن لأصحاب النظريات المتجددة.

أما إذا كان المراد بأن عبد القاهر قد تأثر بهم تأثراً واضحاً، فهذا لا يمكن قبوله لمجرد أنه وجد أشياء متماثلة بين عبد القاهر وبينهم، فهي أشياء لا تعدو أن تكون شبحاً ضئيلاً لم تتحدد معالمه أو تتضح قسماته.

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني ٤١٣ تحقيق محمد أبو الفضل وعلى البجاوي (عيسى الحلبي).

وانما تحددت معالم النظم، واتضح قسماته على يد عبد القاهر دون غيره، لأن النظم قبل عبد القاهر لم يكن مقصوداً عن عمد، أو مدروساً بطريقة مباشرة، وإنما هو شيء عفوى نابع من ملاحظات العلماء حين يؤخذون بجمال الشعر أو الإعجاز في القرآن الكريم، في داخل هذا النطاق فحسب.

أما عند عبد القاهر فهو عمل مدروس، ومحور يدور حوله كتاب الدلائل كله، وهو القصد من تلك الدراسة الواسعة التي نهضت على أكتاف النحو، وعلى تماسك لبناته، حتى إنه يرجع كل جمال في النظم إلى مراعاة أحكام النحو.

وعبد القاهر قد برع في النظم بقريحته الوقادة، وفكره العميق، وامتصاصه روافد التراث الثقافي من منطق ونحو ولغة، ومزج بعضها في بعض، حتى تمكن في النهاية أن يرسى تلك الدعامة القوية، ويقيم البناء المتناسك لنظرية النظم^(١).

وكانت الثقافات الممتزجة سبباً في ارتفاع شأن هذه النظرية، ويبدو أن عبد القاهر قد استقى نظريته من منابع عديدة تتصل باللغة والمنطق والنحو، فمثلاً في اللغة تبدو نظريته في فكرة ارتباط اللفظ بالمعنى، فهي لا تقف عند جرس الألفاظ، وخفتها على اللسان، بل ارتقت إلى حيث اتلاف معانيها حتى تبلغ الجودة في الكلام المنظوم.

أما ثقافته المنطقية: فلعل أبرز ما يدل عليها، ويوحى أنه انتفع بها، واستغلها في نظرية النظم حديثه عن نفى العموم، وعموم النفي حين تسبق أداة النفي لفظة «كل»، أو تتأخر عنها، مراعيًا في ذلك صحة النظم وفساده^(٢).

(١) انظر أثر النحاة في البحث البلاغي ص ٣٦٧.

(٢) راجع دلائل الإعجاز ص ١٨٥.

وأما فى النحو: فقد نظر إليه نظرة خاصة، تتمثل فى الارتباط المعنوى بين العامل والمعمول، سواء كان فعلاً أو اسماً أو مبتدأ أو خبراً، وتوصل بها إلى وجوه التصرف فى هذه العلاقات، ومعرفة الحسن والقيح فى الكلام، ثم هو لا ينظر إلى الكلام مفرقاً بحيث يمكنك أن ترفع لفظاً، وتضع آخر، فيبقى المعنى على حاله، بل الكلام كله وحدة شاملة، يساند بعضه بعضاً، فلو أزلت لفظاً من مكانه لهُوى البناء كله من القمة إلى القاعدة.

وبهذه النظرية الشاملة العميقة المتنوعة استحق عبد القاهر أن تنسب إليه نظرية النظم، «فمعظم النظريات الخالدة فى العلم لا تعدم أن تجد لها سوابق فى إشارات المتقدمين وكتاباتهم، ولكن الفكرة التى تستحق اسم نظرية: هى ما كان لصاحبها فضل عرضها، وتحقيقها، وتعليلها، واستقراء أمثلتها، وإزالة ما يعرض لها من شبهات، ومحاولة تطبيقها فى ميدان الدراسة الخاصة»^(١).

فبعد القاهر - إذن - بهذا المفهوم هو الواضع لنظرية النظم، والفضل يرجع إليه فى تفسيرها وتوثيقها.

النظم عند عبد القاهر:

يتضمن:

أ - النظم ومعانى النحو

ب - مفهوم النظم عند عبد القاهر.

ج - مراتب النظم عنده.

د - الصورة والمعنى.

(١) من الوجهة النفسية ص ٩٣.

أولاً: النظم ومعانى النحو:

إن من ينعم النظر ويدقق فيما كتب عبد القاهر يجد أن فكرة النظم كانت شغله الشاغل الذى ملك عليه نفسه من كل أقطارها، حتى وكأنها الأمل يسلك لتحقيقه كل مسلك، ويجرى فى نفسه مجرى الأنفاس فى حياته، ومن يلم بطبيعة عبد القاهر يلتصق له العذر فى كل هذا الاهتمام والحرص، فقد كانت فكرة النظم بالنسبة له ولجتمعه وقتذاك بمثابة المخرج من المشكلات التى تترىص بأعز ما لديه فى حياته من متعة أدبية وعقيدة دينية.

فقد جاء عبد القاهر وموضوع الإعجاز فى القرآن الكريم محل أخذ ورد، كما أن مشكلة اللفظ والمعنى وبخاصة بعد الجاحظ تجددت من المتطرفين من كل جانب التشجيع والاهتمام، وكان وراء إثارة هذه المشكلات الملاحظة الحاقدون، والشعوبيون المتعصبون، وكان عبد القاهر قمة فى الإخلاص والوفاء لدينه وفنه، فترى بهؤلاء وهؤلاء كل طريق وأوصد فى وجوههم كل باب، وبدد لهم كل أمل، فكشف عن كل شبهة آثارها، فتعرض أولاً لمشكلة اللفظ والمعنى، فحاول جادا العمل على حلها، فكان النظم هو الحل الأمثل عنده؛ لأنه يجمع بين الآراء المختلفة والأطراف المتصارعة بين اللفظ والمعنى، فهو يقوم على المعنى وتظهر مزيمته فى صورة الكلام وألفاظه.

وبعد إمعان النظر فى كتاب الدلائل، يتضح أن الكتاب يقوم على دعامة من «النحو والنظم» ففى المدخل يقول: «هذا كلام وجيز يطلع له الناظر على أصول النحو جملة، وكل ما به يكون النظم دفعة» وبعد الانتهاء من قراءة الكتاب يفهم أن عبد القاهر لا يفرق بين معانى النحو والنظم، بل يجعل منهما كلمتين مترادفتين لشيء واحد. «فليس النظم شيئاً إلا توخى معانى النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معانى الكلم، وأنت قد تبينت أنه إذا رفع معانى النحو وأحكامه مما بين الكلم حتى لا تترادف فيها فى جملة ولا

تفصيل، خرجت الكلم المنطوق ببعضها في إثر بعض في البيت من الشعر، والفصل من الشرع أن يكون لكونها في مواضعها التي وضعت فيها موجب ومقتضى، وعن أن يتصور أن يقال في كلمة منها إنها مرتبطة بصاحبة لها، ومتعلقة بها، وكأنه بسبب منها^(١).

وبين المدخل والنهاية نصوص غزيرة تؤكد المعنى الذي يريد عبد القاهر إثباته من أن النظم في جوهره هو النحو في أحكامه، لا من حيث الصحة والفساد فحسب، بل من حيث المزية والفضل.

ولكى أبرهن على هذا أسوق قوله: «فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزية وذلك الفصل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه»^(٢).

فالنظم في درجة الصحة والفساد، أو في درجة المزية والفضل، مرجعه النحو وأحكامه.

ثانياً: مفهوم النظم عند عبد القاهر:

يبين عبد القاهر مفهوم النظم، ويبين مدى ارتباطه بالنحو فيقول: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو،

(١) دلائل الاعجاز ص ٣٣٣ (تعليق الأستاذ أحمد مصطفى المراغي).

(٢) المرجع السابق ص ٥٦.

وتعمل على قوانينه، وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيف عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك لا تعلم شيئاً يتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: «زيد منطلق»، و«زيد ينطلق»، و«وينطلق زيد»، و«منطلق زيد»، و«المنطلق زيد»، و«زيد هو المنطلق»، و«زيد هو منطلق»، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني قد أسرع، وجاءني وقد أسرع، فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويحيى به حيث ينبغي له، وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء «بما» في نفي الحال، «بلا» إذا أراد نفي الاستقبال، و«إن» فيما يترجح بين أن يكون وألا يكون، و«إذا» فيما علم أنه كائن.

وينظر في الجمل فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء وموضع الفاء من موضع ثم، وموضع أو من موضع أم وموضع لكن من موضع بل.

ويتصرف في التعريف والتكثير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار، والإضمار والإظهار، فيضع كلا من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له،^(١)

ذلك هو تصور عبد القاهر لكيفية تطبيق نظرية النظم، وتنفيذه في واقع الأدب، وذلك أن يوضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو في أدق مناهجه، بحيث تختار في الأسلوب أفضل البدائل التي يطابق بها مقتضى

(١) دلائل الإعجاز ص ٥٦، ٥٥.

الحال، فإذا كان المطلوب الإخبار عن زيد باستمرار الانطلاق قيل: زيد منطلق، أما إذا كان الغرض الإخبار عنه بحدوث الانطلاق، قيل: زيد ينطلق، فإذا أريد الدلالة على مجرد إحداث الانطلاق من زيد، قيل: انطلق يازيد، وهكذا باختيار البديل الأصوب والأوفق للمعنى المطلوب، كما في اختيار أداة الشرط المناسبة، والفعل المناسب معها من حيث المضى والمضاربة، وكذلك في الحال واختيار الأوفق في صورته للتعبير عما في النفس بدقة، هل في إirاده مفرداً، أو جملة، أو شبه جملة، وهل تكون الجملة فعلية أو اسمية، وكذلك في حال الجمل بعضها مع بعض من حيث الوصل أو الفصل، وإذا كان الأفضل الوصل فأى حروف الوصل أنسب للمعنى المراد، أهى الواو أو الفاء أو ثم....؟

وهكذا فإن معانى النحو المراد اتباعها هنا ليست مجرد الأحوال الإعرابية من وقوع الاسم فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً، أو وقوع الفعل مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً.

أما الحكم على الاسم أو الفعل بعلامة إعرابية معينة، فذلك وحده ليس مراد عبد القاهر بما يقتضيه علم النحو هنا، وإنما مراده كما سبق بيانه اختيار البديل الأنسب للمعنى والأوفق لمقتضى الحال، فيدقق الأديب في اختيار الخبر - مثلاً - فيختاره جملة اسمية لإفادة الاستمرار وقوة الربط بين المبتدأ والجملة بعده فيقول: «محمد ذوقه رفيع» من بين صور أخرى يمكن أن تكون، ولكن لهذه الصورة - دون غيرها - ميزة في التعبير عما في النفس بدقة.

هذه الميزة لا تتحقق في الصور المتقاربة منها مثل: «محمد ذوق»، «ومحمد رفيع الذوق»، «ومحمد يرتفع ذوقه»، وإن كانت كل عبارة من هذه العبارات صحيحة نحويًا، لأننا لا نناقش الصحة النحوية بمعناها الحرفي أو الشكلى الذى يقصد به مجرد الجانب الإعرابى من حيث الصحة أو الخطأ فيه، فذلك لا شأن لنا به إلا من جهة سلامته اللغوية وإنما المطلوب هنا هو

دقة النظم باستعمال البديل المناسب الذى إذا أبدل غيره به ترتب عليه: إما ذهاب النظم، أو ذهاب الرونق البلاغى فيه، وهذا هو المقصود بتوخى معانى النحو عند عبد القاهر، أى الدقة فى اختيار البدائل عند تكوين الأسلوب بحيث لا يختار لكل معنى إلا ما يناسبه من اللفظ الدقيق فيه.

ولا يختار من اللفظ إلا ما يتلاءم ويتناسب مع النظم حتى يكون النظم معرضاً جميلاً للمعنى، وصورة دقيقة لما فى النفس منه.

ذلك هو النظم الذى دعا عبد القاهر إلى النظر إليه فى الإبداع الفنى بحيث يتوخى الأديب معانى النحو، ويراعى ما يتطلبه الحال، فيبرزه فى اغصوصيات التى يبنى منها نظمه، فيقدم ويؤخر، ويعرف وينكر، ويذكر ويحذف... وفقاً لمقتضيات الأحوال ومتطلبات المقام^(١).

الغرض من معاني النحو:

يبين الإمام عبد القاهر الغرض من معانى النحو، بقوله: «وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معانى النحو، وعلى الوجوه والفروق التى من شأنها أن تكون فيه فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجدها لها ازدياداً بعدها، ثم اعلم أن ليست المزية واجبة فى أنفسها^(٢)، ومن حيث هى على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعانى والأغراض التى يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض^(٣)».

فالمزية ليست واجبة لمعانى النحو فى ذاتها ونفسها، وإنما تعرض لها بسبب تعبيرها عن المعانى والأغراض خير تعبير، وتصويرها لها خير تصوير، ثم بسبب موقع هذه المعانى بعضها من بعض فى النظم، ثم فيما بينها من

(١) انظر فكرة النظم فى تطورها وأهدافها ص ١٤٨ د/ بسيونى عرفه (ط أولى دار الرسالة).

(٢) الضمير يعود إلى الفروق والوجوه التى أشار إليها من التعريف والتكبير والتقديم والتأخير.

(٣) دلالات الاعجاز ص ٦٠.

الالتزام والانسجام، فالغرض من النحو هنا ليس علامات الإعراب المترتبة على موقع الكلمة من جملتها، وإنما المراد به هو النحو البلاغى الذى يطابق به مقتضى الحال^(١).

النظم مقياس الناقد والبليغ:

ولا تقف أهمية النظم عند عبد القاهر على الجانب الإبداعي الذى يقوم به الأدباء فى اختيار البديل الأنسب للمعنى، والأوفق لمقتضى الحال فقط، بل إنه يتخذ منه المقياس الدقيق والمعيّار السليم الذى يقيّم به كل من الناقد والبليغ ما يقدم إليه من الأدب ليعرف جيده من رديئه، وغثه من ثمينه، كما أن به تعرف درجة الجودة ومنزلة الحسن، يقول عبد القاهر: «فلا ترى كلاماً وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معانى النحو وأحكامه، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه»^(٢).

ولشدة اهتمام عبد القاهر بفكرة النظم لم يقصر حديثه عنه فى «الدلائل» بل ذكره فى «الأسرار» أيضاً، حيث يقول: «والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب»^(٣)، «فكلا الكتائين يدور حول نظرية واحدة، هى نظرية النظم غير

(١) لذلك يقول الدكتور درويش الجندى فى نظرية عبد القاهر فى النظم ص ١٢٢: «ولقد كانت نظرية النظم لدى عبد القاهر دعوة صارخة إلى دراسة النحو على منهاج جديد يقوم على الحس والدق وحسن التخيير، بدلا من المنهاج التقليدى الذى يوجه العناية إلى الإعراب، وبيان الأوجه الممكنة من الناحية الإعرابية التى قد تكون على خلاف المعنى المقصود».

(١) دلائل الإعجاز ص ٥٦.

(٣) أسرار البلاغة ص ٨ تعليق الأستاذ/ أحمد مصطفى المراغى (ط الاستقامة بالقاهرة).

أنه فى الدلائل أفرغ جل اهتمامه على التركيب، وفى الأسرار وجه كل عنايته على البواعث النفسية وموقعها فى الفؤاد»^(١).

ولم يكتف عبد القاهر بما ذكر من ضوابط لبيان النظم، بل ذكر أمثلة فاسدة النظم ليبين فيها سرفساده، وهو عدم توخى معانى النحو فيما بين الكلم، ثم يذكر أمثلة أخرى لبيان النظم الجيد الرائع ليبين فيها سر روعتها وهو توخى معانى النحو^(٢).

ثم يأتى عبد القاهر زيادة فى التوضيح بصورة مؤلفة من صور النظم ليطبق بها فيقول: «... فذلك أنك إذا قلت: «ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له»، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معان، كما يتوهمه بعض الناس، وذلك أنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها، وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعليق التى بين الفعل الذى هو «ضرب» وبين ما عمل فيه، والأحكام التى هى محصول التعليق فى هذه العبارة»^(٣).

فقد انصهرت معانى الكلمات فى وحدة واحدة هى النظم، ولم يعد معنا بعد سبك النظم معانى مستقلة لكل كلمة على حدة، بل معنا فكرة مترابطة هى المفهوم من هذا النظم الذى أذيت فيه هذه المعانى، وتداخل بعضها فى بعض، وانصهرت فى وحدة واحدة، هى وحدة النظم، «واعلم أن واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة، فيذيب بعضها فى بعض حتى يصير قطعة واحدة»^(٤).

(١) من الوجهة النفسية ص ٧٥ د/ محمد خلف الله.

(٢) راجع الأمثلة فى دلائل الإعجاز من ص ٦٠/٥٦.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٦٠، ٢٦١.

(٤) ينظر دلائل الإعجاز ص ٢٦٠ وما بعدها.

وبهذا يكون النظم في نظر عبد القاهر هو البوتقة التي تنصهر فيها الكلمات المفردة، فتذوب وتتداخل معانيها حتى تصير معنى واحداً لا عدة معان.

وبعد هذا المجهود الذي بذله الإمام عبد القاهر في كل كتاب «الدلائل» لتكون الفكرة ثابتة في النفس ثبوتاً لا يداخله ريب في «أن النظم ليس شيئاً غير توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين معانى الكلم، ثبت من ذلك أن طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه في معانى النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه، ولم يعلم أنها معدنه ومعانه^(١) وموضعه ومكانه، وأنه لا مستبطن له سواها، ولا وجه لطلبه فيما عداها غار نفسه بالكاذب من الطمع، ومسلم لها إلى الخدع»^(٢).

فهو يرى أن النظم هو توخى معانى النحو، وأن إعجاز القرآن يكون في نظمه وسمو بلاغته.

فلا بد أن يطلب هذا النظم في معانى النحو وأحكامه.... وقد وصل عبد القاهر إلى هذه النتيجة بعد أن جال جولات طويلة في شرح فكرة النظم التي هي سبب الإعجاز، ورد كل ما يعترض عليها من الشبه، والتطبيق عليها، وكأنه بذلك يعطينا المفتاح الذي نعرف به الإعجاز، ويضع في أيدينا المقياس الذي نقيس به سمو بلاغة القرآن^(٣).

وكان هدف عبد القاهر إذاً أن يصل إلى المقياس الذي يهتدى به إلى الإعجاز، ومتى وصلنا إليه أصبح من الممكن تطبيقه في سهولة ويسر، وهو يشير إلى هذا الهدف في صدر كتابه إذ يقول عن هذا الكتاب «إنه الطريق إلى البيان، والكشف عن الحجة والبرهان»^(٤).

(١) المعان بالفتح: المباءة والمنزل (القاموس المحيطة مادة معن).

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٣٣.

(٣) راجع عبد القاهر الجرجاني د/ أحمد بدوى ص ١١٦.

(٤) مدخل دلائل الإعجاز.